الأمم المتحدة

E/2011/NGO/120

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء رفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مؤسسة إفندو (IFENDU) لتنمية المرأة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقَّى الأمين العام البيان التالي، الجاري توزيعه طبقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2011/100.

300611 300611 11-34650X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان*

مؤسسة إفندو لتنمية المرأة القائمة في إنوغو في نيجيريا، منظمة غير حكومية لها مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠١٠، تتطلع المؤسسة إلى نظام عالمي جديد يتم فيه تقييم المرأة والرجل على قدم المساواة ليعملان معاً كشريكين متساويين. وتسهم إفندو منذ عام ٢٠٠٢ في تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية (''تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'')، من خلال التوعية الجنسانية والتدريب وإذكاء الوعي.

وبغية المساهمة في الاستعراض الجاري لجدول أعمال التنمية للأمم المتحدة، للتركيز على أهدافه وغاياته في مجال التعليم خلال اجتماع الجزء رفيع المستوى للمجلس الذي سيُعقد من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١١ في جنيف، نود تقديم الملاحظات والتوصيات التالية:

التحديات

أولاً، في بلدنا، نيجيريا، على الرغم من وجود التعليم الأساسي مجاناً اسمياً، فإن كثيراً من المدارس ابتكرت، في الواقع، وسائل مختلفة لتحصيل رسوم من جميع الأنواع، لا سيما في أكثر أجزاء البلد ازدحاماً بالسكان، لتمكين المدارس من مزاولة عملها. ونتيجة ذلك لا يزال كثير من الأولاد والبنات خارج المدرسة لعجز الآباء عن تحمُّل تكاليف التعليم. ولا يزال هناك كثير من صغار السن يتجولون في الشوارع في الوقت الذي يجب أن يكونوا فيه داخل المدرسة.

ثانياً، المناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي في نيجيريا (الذي يعيش فيه خريجون) ما زال معادياً للمرأة إلى حد كبير جداً، على الرغم من الأداء الممتاز لبعض النساء اللائي تم تعليمهن مؤخراً في مناصب قيادية رئيسية.

ويحدد تقرير نيجيريا عن حالة الجنسين المقدم إلى مؤتمر بيجين + ١٥ في عام ٢٠١٠ في نيويورك مشاركة المرأة في الحياة العامة بنسبة ١٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير العالمي لعام ٢٠١٠ عن الفجوة بين الجنسين، الذي يصنف البلدان طبقاً لمدى اقترابها من تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال فحص أربع مجالات وهي المشاركة الاقتصادية والتعليم والصحة والتمكين السياسي، يضع نيجيريا في مرتبة منخفضة جداً (١١٨ من ١٣٤ بلداً تم استقصاءها)، في حين جاءت في المقدمة بلدان أفريقية أصغر حجماً. وبالمصادفة أن تلك البلدان الأفريقية أعضاء أيضاً في لجنة وضع المرأة، ولما كانت نيجيريا عضواً في مجلس

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.

الأمن ولكنها ليست عضواً في لجنة وضع المرأة، فإنه من المناسب القول بأن المسؤولين في حكومة نيجيريا على علم تام بقضايا الأمن لكن لا يتم إبلاغهم على نحو كاف بقضايا الجنسين، على الرغم من أن لديهم سياسة جنسانية وطنية.

توصيات

١ - ينبغي أن تصبح نيجيريا عضواً في لجنة وضع المرأة. وهذا من شأنه أن يعزز ويعجل بالتزام نيجيريا بالمساواة بين الجنسين، والذي بدوره عنصر رئيسي في بلوغ أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعليم. أما عضوية نيجيريا في مجلس الأمن، فإنها لا تضيف شيئاً إلى مساواة المرأة بالرجل. ونيجيريا كبيرة على نحو يكفي انتمائها إلى أكثر من لجنة من لجان الأمم المتحدة. وهذا أمر حيوي نظراً لدور نيجيريا القيادي في أفريقيا، بما يتناقض مع جدول أعمالها الجنساني الذي لا يجعلها متخلفة عن تلك الدول التي من المفترض أن تقودها.

٢ - تفويض الحكومة بأن تدرج على قائمتها المؤسسات الدينية المشارِكة في التعليم لاستكمال معرفتها بالمساواة بين الجنسين.